مخيمي الهول ©يونيسف

وجهات نظر حول العدالة

إعادة دمج أعضاء تنظيم داعش السابقين في شمال شرق سوريا

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركـز السـوري للعدالـة والمسـاءلة منظمـة سـورية، غيـر ربحيـة متعـددة مصـادر الدعـم. يتطلّـع المركـز إلـى سـوريا ينعـم فيهـا النـاس بالعدالـة واحتـرام حقوق الإنسان وسـيادة القانـون، حيـث يعيـش المواطنـون مـن جميـع مكونـات المجتمـع السـوري بسلام. ويعزّز المركـز عمليـات العدالـة الانتقالية والمسـاءلة فـي سـوريا مـن خلال جمـع وحفـظ الوثائـق، وتحليـل البيانـات وفهرسـتها، وتشـجيع النقـاش العـام حـول العدالـة الانتقالية داخـل سـوريا وخارجهـا.

للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :ar.syriaaccountability.org

وجهات نظر حول العدالة
أيلول ٢٠٢٤

يجـوز نسـخ مـواد مـن هـذا التقريـر لأغراض التدريـس أو البحـث أو لأي أغراض أخـرى غير تجاريـة، مـع إسـناد مناسـب. ولا يجوز استنسـاخ أي جـزء مـن هـذا التقريـر بـأي شـكل مـن الأشكال لأغراض تجاريـة دون الحصـول على إذن صريح مـن مالـك حقـوق الطبـع والتوزيـع.

جدول المحتويات

مقدمة ١

الخلفية ١

الاحتجاز ما بعد داعش في شمال وشرق سوريا ١

الحلول الحالية ٢

نطاق التقرير ٢

المنهجية ٢

النتائج ٣

الانطباعات المحلية عن الهول والسجناء ٣

المحاكمات الجنائية والعدالة العشائرية ٤

إغلاق المخيمات وإعادة الدمج ٥

الاستنتاجات والتوصيات ٧

دعم المحاكمات الجنائية ٧

دعم إعادة الدمج ٨

مقدمة

في أعقاب هزيمة داعش الإقليمية، اعتُقِل أكثر من ٥٦,٠٠٠ من أعضاء داعش المزعومين في شمال شرق سوريا، ومنهم ١٤,٥٠٠ امرأة و٣٠,٠٠٠ طفل محتجزين في مخيمي الهول وروج، بالإضافة إلى ١١,٥٠٠ رجل محتجزين في سجون نظامية.[١] وحتى حزيران/يونيو ٢٠٢٤، بعد أكثر من خمس سنوات، لا يزال أكثر من ٥٣,٠٠٠* من هؤلاء الأفراد محتجزين. وفي حين أن هناك إجماعًا متزايدًا على أن هذا الوضع غير مستدام وأن مخيمي الهول وروج يجب إغلاقهما، إلا أن كيفية تحقيق ذلك لا تزال غير واضحة. علاوة على ذلك، يجري نقاش السياسات في كثير من الأحيان خارج سوريا، وفي هذا تجاهل لتفضيلات المجتمعات المحلية ومخاوفها التي كانت ضحية مباشرة لعنف داعش وستكون مسؤولة عن إعادة دمج أعضاء التنظيم السابقين عندما يُطلَق سراحهم.

مع خوض شمال شرق سوريا عملية معقدة للمصالحة ما بعد داعش، من الأهمية بمكان التركيز على أصوات الأكثر تضررًا من جرائم داعش. يستكشف هذا التقرير هذه المنظورات المحلية، ويقدّم رؤى نقدية حول كيفية تحقيق العدالة وإعادة الدمج بطريقة تحترم تجارب المجتمعات المعنية واحتياجاتها. وتأتي في ختام هذا التقرير توصيات محددة.

في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، عقد المركز السوري للعدالة والمساءلة سلسلة من نقاشات المجموعات البؤرية (مجموعات التركيز) مع سكان شمال شرق سوريا لمناقشة تصوراتهم عن أعضاء تنظيم داعش السابقين المحتجزين وآرائهم حول كيفية إعادة دمج السوريين المحتجزين حاليًا في السجون والمخيمات أو ما إذا كان ينبغي أن يُعاد دمجهم. بشكل عام، كان المشاركون على دراية بالوضع في المخيمات والسجون واتفقوا على أن الوضع الحالي غير مستدام. ومع ذلك، أعرب المشاركون عن مجموعة من التفضيلات حول السبل الفضلى لتحقيق العدالة والمساءلة وإعادة الدمج للأعضاء السابقين في التنظيم. اختلفت الآراء حول أسئلة رئيسية مثل التوازن بين المحاكمات الجنائية وعمليات المصالحة العشائرية وكذلك فعالية البرامج التي تهدف إلى التخلص من التطرف وإعادة دمج العائدين. وأعرب المشاركون عن مخاوفهم بشأن المحاكمات الحالية وحالات الإفراج المصاحبة لها، وخاصة فيما يتعلق بعدم الشفافية بشأن من يُطلَق سراحه ولماذا، كما أعربوا عن تشكيكهم في قدرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في الإشراف على المحاكمات الموسعة وحالات الإفراج وجهود إعادة الدمج.

* رغم أنه لا يوجد أي مصدر يشير إلى هذا العدد، إلا أنّ هذا التقدير يرتكز إلى عدد المعتقلين في مراكز الاحتجاز المختلفة التي وردت في الفقرة الافتتاحية من قسم "الخلفية" في هذا التقرير.

وعلى الرغم من الخلاف، ظهرت بعض الموضوعات الواضحة التي يمكن أن توجّه جهود العدالة في المستقبل. أولًا، هناك اختلافات في الرأي على أسس جغرافية، بما يعكس الطرق المختلفة التي حَكَم بها تنظيم داعش السكان المدنيين واستهدَفهم في مناطق مختلفة. وبالتالي، يتعين تصميم عمليات إعادة الدمج والعدالة وفقًا لذلك. ثانيًا، غالبًا ما يثق المشاركون في دير الزور والرقة بعمليات المصالحة التي تقودها العشائر أكثر من عمليات المساءلة التي تقودها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وإذا كان من المقرر زيادة أعداد المفرج عنهم، فسوف تكون هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لضمان دمج شيوخ العشائر في عملية الإفراج. ثالثًا، لاحظ المشاركون أن برامج إعادة الدمج الحالية نادرًا ما تعكس احتياجات العائدين. ويجب أن يأتي الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الإنساني قبل البرامج التي تركز على الحوار المجتمعي أو التمكين الشخصي. أخيرًا، هناك اهتمام واسع النطاق بالدعم الدولي لتحسين عمليات المحاكمة والإفراج التي تقودها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مع التركيز على زيادة الشفافية.

وبالنظر إلى الآراء التي قدمها المشاركون في مجموعة التركيز، نجد أنها تقدم منظورًا قيّمًا حول كيف يمكن للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والمجتمع الدولي أن يعملا جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المحلية لتصميم عمليات عدالة مُجدية لشمال وشرق سوريا.

الخلفية

الاحتجاز ما بعد داعش في شمال وشرق سوريا

في أعقاب هزيمة داعش الإقليمية، سجنت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مقاتلي داعش المزعومين واحتجزت النساء والأطفال المتهمين بالانتماء إلى داعش في مخيمي الهول وروج. وحتى شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٤، أصبح مخيم الهول موطنًا لـ ٤١,٠٧١[٢] من السكان، معظمهم من النساء والأطفال النازحين أثناء الحملة ضد داعش. كما يُحتجز ٢,٦٦١[٣] شخصًا إضافيًا في مخيم روج، بينما يُحتجز ٩,٨٠٠[٤] رجل وفتى في سجون قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وفي حين تركز تغطية هذه المسألة غالبًا على المحتجزين الأجانب، فإن عشرات الآلاف من المحتجزين هم من السوريين، ومنهم ٣٧,٧٪ من سكان مخيم الهول.[٥] ويوجد في السجون قرابة ٦,٣٠٠[٦] سوري منذ خمس سنوات وما زالت الفترة في تزايد. وفي حين أن الغالبية العظمى من المحتجزين متهمون بالانتماء إلى داعش، والعديد منهم متهمون بارتكاب جرائم أكثر خطورة، فإن الغالبية لم يخضعوا للمحاكمة.

يعاني المحتجزون في هذه السجون من **ظروف** إنسانية سيئة، تتضمن مساحات معيشة غير صحية ووصول محدود إلى الرعاية الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني سكان مخيم الهول من **العنف** المتفشي، ويتعرّض الرجال والفتيان في السجون للتعذيب. ولا يحظى الأغلبية بالقدرة على الاتصال بعائلاتهم خارج السجن. وقد ترقى ظروف الاحتجاز التي فرضتها قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى الحرمان غير القانوني من الحرية، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وجريمة الحرب المتمثلة بالاعتداء على الكرامة الشخصية، وعدم احترام الحياة العائلية للمحتجزين.[٧]

لا يمثل هذا الوضع أزمة إنسانية وحقوقية هائلة فحسب، بل يمثل أيضًا حاجزًا خطيرًا أمام التعافي ما بعد داعش في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ضحايا العنف الذي ارتكبه التنظيم ينتظرون العدالة في غياب المحاكمات أو غيرها من عمليات العدالة، أما متطرفو داعش فينشرون الدعاية ويرتكبون أعمال عنف داخل مرافق الاحتجاز. بينما يعيش المدنيون في جميع أنحاء شمال شرق سوريا في خوف من عودة التنظيم.

الحلول الحالية

وفي حين أن الوضع الحالي غير مستدام، إلا أن الجهود المبذولة لحله كانت عرضية ومحدودة النطاق. وقد نجحت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في خفض أعداد الرجال والفتيان في السجون من خلال منح حالات عفو، ومنها ما تم في تموز/يوليو ٢٠٢٤,[٨] وقد خضع بعض المحتجزين الذكور لمحاكمات أمام "محاكم الدفاع عن الشعب"،[٩] على الرغم من أن هذه المحاكمات لا تلبي معايير حقوق الإنسان الأساسية. إذ تكون هذه المحاكمات سرية وغالبًا ما لا يحظى المتهمون بتمثيل قانوني. كما أن القرارات بشأن من يُفرج عنه ومن يظل قيد الاحتجاز تفتقر للشفافية.

وتُبذل جهود أيضًا لإطلاق سراح النساء والأطفال من مخيم الهول وإعادتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. وفي حين زادت حالات الإفراج هذه في عام ٢٠٢٤، فإن معدل الإفراج لم يصل بعد إلى النطاق المطلوب لمعالجة الأزمة.

وتعد الكفالة العشائرية إحدى آليات العودة الرئيسية للنساء والأطفال من مخيمات الاحتجاز، حيث يرعى ضامنون/كفلاء محليون العائدين من خلال عملية تنسيق بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وشيوخ العشائر.[١٠] ولكن، حتى الآن، تحدث عملية الكفالة العشائرية عمومًا على أساس عرضي.[١١]

ولطالما **طلبت** الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية من المجتمع الدولي مزيدًا من الدعم في معالجة هذا الوضع، ويتضمن ذلك الدعم المساعدة المباشرة في إدارة المحتجزين السوريين والمساعدة في إعادة الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. غير أن عمليات الإعادة إلى الوطن تسير بوتيرة بطيئة، ولا تزال أشكال الدعم الأخرى محدودة، مما يترك إدارة هذه الأزمة على كاهل السلطات المحلية المثقلة بالأعباء أصلا.

نطاق التقرير

غالبًا ما تفتقر النقاشات الدولية حول مستقبل المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية إلى وجهات نظر المجتمعات المحلية على الأرض، تلك المجتمعات التي وقعت ضحية لعنف داعش والتي ستتأثر حياتها تأثرا مباشرا بمحاولات إعادة الدمج. يهدف هذا التقرير إلى فهم وجهات نظر السكان المحليين بشأن عمليات المصالحة ما بعد داعش. ويوضح قسم النتائج في التقرير الموضوعات الرئيسية التي ظهرت من نقاشات المجموعات البؤرية التي أجريت في دير الزور والحسكة والرقة. واستنادًا إلى التفضيلات والخبرات التي تم التشارك فيها في تلك النقاشات، يطرح التقرير سلسلة من التوصيات المحددة لمعالجة هذه الأزمة، على أساس وجهات نظر المجتمعات المحلية على الأرض. ومن خلال هذه التوصيات، يأمل المركز السوري للعدالة والمساءلة بدعم حل بقيادة محلية يعالج احتياجات المجتمعات المحلية للعدالة مع الاعتراف بالموارد المحدودة والحاجة الملحة إلى حلول ملموسة.

المنهجية

في الفترة ما بين ١٠ و٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، استضاف المركز السوري للعدالة والمساءلة ستة نقاشات لمجموعات بؤرية في دير الزور والرقة والحسكة لاستكشاف آراء المشاركين بشأن احتجاز أعضاء سابقين في تنظيم داعش وإمكانية إعادة دمجهم. وحيثما أمكن، اجتمع المشاركون في موقع متوسط وانضم إليهم أحد موظفي المركز السوري للعدالة والمساءلة عن بُعد لقيادة النقاش. وعندما تعذّر ذلك بسبب الظروف الأمنية، أجريت النقاشات عبر منصة زوم على الإنترنت.

استخدم الميسر من المركز السوري للعدالة والمساءلة قائمة محددة من أسئلة النقاش، بناءً على الموضوعات التي نوقشت في القسم التالي. ولكن لم يُطرَح كل سؤال في كل جلسة، إذ سمح الميسر للمشاركين بقيادة المحادثة. ودُوّنت الملاحظات أثناء الجلسات، وحُلّلت البيانات المجمّعة بحسب الموضوع لتحديد الآراء المستنيرة الرئيسية.

شملت أسئلة النقاش جميع السوريين المحتجزين في أعقاب الهزيمة الإقليمية لداعش، ومنهم المقيمون في مخيمي الهول

وروج، فضلًا عن الرجال والفتيان المحتجزين في السجون النظامية. يشير مصطلح "المحتجز" حيثما ورد في التقرير إلى كل من هم في المخيمات والسجون النظامية. لم يطرح المركز السوري للعدالة والمساءلة أسئلة حول المحتجزين الأجانب.

اعتمد المركز السوري للعدالة والمساءلة على شبكات فريق التوثيق لاستقطاب مشاركين متنوعين، ومنهم رجال ونساء من خلفيات عربية وكردية ومسيحية. وعُقدت خمس جلسات مع السكان وجلسة واحدة مع شيوخ العشائر على وجه التحديد. ولم تشمل المجموعات البؤرية محتجزين حاليين أو سابقين. وفي النهاية، شارك ٣٢ فردًا. وفي حين لا يمكن أن يمثل هؤلاء المشاركون وجهات نظر السوريين ككل، فإن أفكارهم قدمت آراء مستنيرة لمخاوف المجتمعات المحلية وأولوياتها.

بعد نقاشات المجموعات البؤرية، حدد المركز السوري للعدالة والمساءلة الحاجة إلى جمع مزيد من المعلومات حول عمليات إعادة الدمج العشائرية الحالية. ونتيجة لذلك، أجرى المركز السوري للعدالة والمساءلة مقابلات شبه منظمة مع أفراد رئيسيين بين ٣٠ تموز/يوليو و١٦ آب/أغسطس، ومنهم شيوخ العشائر من دير الزور وموظفون من منظمات غير حكومية عاملة في برامج إعادة الدمج للعائدين من الهول.

النتائج

الانطباعات المحلية عن الهول والسجناء

عندما طُلب من المشاركين تقديم انطباعات عامة عن احتجاز أعضاء مزعومين في تنظيم داعش، أثبتوا أنهم على دراية بالوضع الحالي، وتبادلوا وجهات نظر دقيقة حول التحديات التي تواجه محاكمة المحتجزين وإطلاق سراحهم. وأشار المشاركون إلى أن مخيمي الهول وروج يستضيفان مجموعات سكانية مختلفة، بمستويات مختلفة من الانتماء السابق أو المستمر إلى داعش. وعلى غرار ذلك، أقروا بحقيقة أنه لا يمكن إدراج جميع الأعضاء المسجونين تحت تصنيف "جناة"؛ فقد انضم العديد منهم إلى داعش لتحقيق مكاسب مالية أو بحكم الأمر الواقع في المناطق التي سيطر عليها التنظيم. وأكّد هؤلاء المشاركون على أن ليس كل من هو مسجون حاليًا يستحق أن يكون هناك.

#الجلسة	الموقع	#المشاركون	النوع الاجتماعي	الإثنية/العرق
1	أبو حمام، دير الزور	6	نساء، 3 رجال 3	عرب
2	البصيرة، دير الزور	6	نساء، 3 رجال 3	عرب
3	الكسرة، دير الزور	5	رجال (شيوخ عشائر) 5	عرب
4	مدينة الرقة، الرقة	6	امرأتان، 3 رجال	عرب
5	الشدّادي، الحسكة	6	امرأة واحدة، 5 رجال	عرب
6	رميلان والقامشلي، الحسكة	3	امرأة واحدة، رجلان	مسيحيون وأكراد

غير أن المشاركين أعربوا أيضًا عن مخاوفهم من أن بعض المحتجزين ما زالوا يتبعون أيديولوجية متطرفة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لإعادة الدمج. وأشار بعض السكان إلى مخاوفهم بشأن عمليات الإفراج الحالية من مخيم الهول بسبب عدم وجود بروتوكول مناسب لتقييم معايير الأهلية للإفراج.

كانت هناك آراء متباينة عبر المناطق الثلاث، إذ أعرب المشاركون في دير الزور والرقة عن مستوى أعلى من القبول تجاه العائدين من مخيمي الهول وروج؛ مشيرين إلى أن العديد من سكان مجتمعاتهم المحلية لديهم عائلات في المخيمين. وأكد شيوخ العشائر من دير الزور على وجه الخصوص على أهمية المناصرة المستمرة لعودة العائلات السورية إلى مجتمعاتها المحلية. في المقابل، أعرب المشاركون من الحسكة عن قلقهم بشأن عودة المقيمين في مخيم الهول. ويعكس هذا الخلاف **التجارب** المختلفة التي مرت بها المحافظات الثلاث تحت حكم داعش.

اختلفت علاقات داعش مع مجتمعات محددة بشكل كبير بناءً على كيفية دخول المجموعة إلى المنطقة والتركيبة العرقية والدينية للمجتمعات. في بعض مناطق شمال شرق سوريا، استولت داعش على زمام الأمور من مجموعات مقاتلة سابقة بقدر قليل من الضجة أو العنف، مما قلل من استياء المجتمع المحلي. في مثل هذه المدن، كانت العضوية في داعش ضرورية غالبًا للاحتفاظ بوظيفة أو الحصول عليها في مجال الخدمات المحلية، مثل جمع القمامة. ولا يرى العديد من الأفراد من هذه المجتمعات الانتماء إلى داعش جريمة في حد ذاتها وقد تكون لديهم روابط عائلية عميقة مع أعضاء سابقين، حتى لو لم ينضموا هم أنفسهم أبدًا إلى عضوية التنظيم. في حين أن هناك عشائر ومجتمعات محددة في دير الزور والرقة قاتلت بعنف ضد داعش وحيث يوجد قدر كبير من الاستياء، كان سكان هاتين المحافظتين أكثر قبولًا للعائدين بشكل عام أثناء النقاشات. إن دير الزور على وجه الخصوص، والتي كانت آخر معقل لداعش، هي موطن للعديد من النساء والأطفال المحتجزين حاليًا في الهول وروج، مما قد يزيد من الدعم لإعادة الدمج في تلك المجتمعات المحلية. من ناحية أخرى، في الحسكة -التي تُعد موطنا لأعداد أكبر من الأكراد وكذلك المسيحيين وغيرهم من الأقليات- اتّسم استيلاء داعش على المدينة بقدر أكبر من العنف في كثير من الأحيان، حيث استُهدف الأكراد وغيرهم من الأقليات وهُجِّروا بشكل منهجي. وتُظهر النتائج الواردة في هذا التقرير أن هناك انفتاحًا أقل بكثير على إعادة دمج أعضاء داعش في الحسكة. غير أن هذا قد لا يشكل تحديًا خطيرًا، نظرًا إلى أن عددًا قليلًا نسبيًا من أعضاء التنظيم ينحدرون من هذه المناطق.

أعرب المشاركون في المحافظات الثلاث عن مخاوفهم بشأن عواقب إطالة أمد الوضع الحالي لمخيم الهول. فهم لا يعتقدون أن الوضع الحالي غير مستدام فحسب، بل يعتقدون أيضًا أن إطالة عزلة السكان في المخيمات يعقّد من عملية إعادة دمجهم. وأوضح أحد المشاركين الذكور في الرقة ذلك بقوله: "إن مخيم الهول هو نتيجة لمرحلة معينة من الصراع، ولكن الكراهية ضد الخارج تُرتكب هناك، لذلك يجب إيجاد حل لوضع مخيم الهول في أقرب وقت ممكن" (مشارك ذكر، الرقة). وكان الرأي المشترك الذي ورد على لسان المشاركين، ومنهم شيوخ العشائر، هو أن مخيم الهول يشبه حاليًا "مدينة داخل مدينة"، مما يعني أن الواقع اليومي في المخيم منفصل عن واقع المجتمعات المحيطة، مما يسمح باستمرار أيديولوجية داعش غير المقبولة خارج الهول.

المحاكمات الجنائية والعدالة العشائرية

أيّد معظم المشاركين إجراء محاكمات لأعضاء داعش المزعومين المحتجزين في السجون، على الرغم من أنهم شككوا في قدرة السلطات الحاكمة الحالية في الإشراف على تلك المحاكمات. ولم يقترح سوى أقلية من المشاركين إجراء محاكمات لسكان الهول. وجادل المشاركون بأن المحاكمات يجب أن تأخذ في الاعتبار طبيعة الجرائم المرتكبة، ومدة انتماء الجاني إلى داعش، وسلطة اتخاذ القرار لدى الجاني داخل داعش. وأعرب كثيرون عن تشكيكهم في قدرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية على إجراء محاكمات ذات مصداقية وشفافية. وقد تم إبداء هذا الرأي على نطاق واسع بين المشاركين من المناطق الثلاث. وعند سؤالهم عن الوسائل الممكنة لزيادة الثقة، اقترح غالبية المشاركين الخبرة الدولية وتقديم الدعم للمحاكمات؛ والذي يشمل الدعم في جمع الأدلة، وتدريب القضاة المحليين، ومراقبة المحاكمات. وقد ورد هذا الطلب بشكل طبيعي باستمرار دون إيحاء من ميسّر المركز السوري للعدالة والمساءلة.

وأكدت المجتمعات العربية في دير الزور والرقة أن المحاكمات ليست كافية لتحقيق العدالة للضحايا وأنها يجب أن تكون مصحوبة أو متبوعة بعادات عشائرية مناسبة. وأفاد المشاركون أن الصلح (المصالحة العشائرية) أو الدية (التعويض المالي) أو المنفى يمكن أن تكون خيارات بديلة للعدالة. وفي كل من قرى دير الزور وأجزاء من الرقة، توجد لجان مصالحة عشائرية، لعبت دورًا حاسمًا عبر التاريخ في التوسط في جرائم مثل القتل والاعتداء والسطو. وتسترشد العملية بميثاق عشائري موحد، وقّعت عليه جميع العشائر في المنطقة، والذي يحدد الإجراءات والتوقعات للمصالحة. ويتم تطبيق عملية المصالحة هذه بالفعل على أعضاء داعش العائدين من المخيمات، وفي بعض الحالات تُطبق عملية المصالحة على العائدين من السجون. وذكر أحد شيوخ العشائر الذين أجريت معهم مقابلات أن قبيلة الجاني تدفع عادة الدية لقبيلة الضحية،

مما يساعد في تسهيل قبول الجاني مرة أخرى في المجتمع المحلي. ولكن في الحالات التي لا تُقبل فيها جهود المصالحة، قد توافق العشائر على نفي الجاني إلى منطقة خارج دير الزور لفترة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى عام. وتركز عملية المصالحة على المفاوضات بين عائلتي الجاني والضحية، بوساطة شيوخ العشائر ورجال الدين.

وأشار شيخ عشيرة آخر أجريت معه مقابلة إلى أن عمليات المصالحة لأعضاء داعش العائدين غالبًا ما تكون أبسط من تلك الخاصة بالجرائم الأكثر تقليدية بسبب اعتقاد المجتمع بأن المسؤولية عن جرائم داعش تقع في المقام الأول على المجموعة ككل، مع التركيز بشكل أقل على المسؤولية الجنائية الفردية. ويوفر هذا مسارًا للمصالحة مع العائد بصفته الفردية.

وأشار بعض المشاركين إلى أن أعضاء داعش الذين ارتكبوا جرائم خطيرة مثل القتل والاغتصاب والتعذيب يجب أن يقضوا فترة محكوميتهم ثم يكملوا المصالحة العشائرية. وأشار بعض المشاركين أيضًا إلى أنه يمكن استخدام المصالحة كبديل للمحاكمات وأحكام السجن للأعضاء الذين تم تحديدهم بصفة مرتكبي الجرائم التي يُنظر إليها على أنها أقل خطورة، وساقوا النهب مثالا على ذلك. ولكن الآراء اختلفت حول متى تكون كل مقاربة مناسبة. أعرب المشاركون عن تفضيل مشترك بأن المحاكمات والعفو الصادر عن الإدارة الذاتية المستقلة لشمال وشرق سوريا لا ينبغي أن يتخطى عمليات المصالحة العشائرية، الأمر الذي من شأنه أن يكبت تفضيلات الضحايا ومجتمعاتهم. وميّز المشاركون على نحو واضح بين العدالة الجزائية للمحاكمات والتركيز التأهيلي للعادات العشائرية. على سبيل المثال، ذكر رجل من دير الزور: "السجن حق للدولة، والمصالحة العشائرية حق للمجتمع" (مشارك ذكر، دير الزور).

وأكد المشاركون أيضًا على أن المصالحة العشائرية يمكن أن تكون مفيدة للطرفين، لأنها تزيد من الشعور بالأمان للعائدين والمجتمعات المحلية. وغالبًا ما تعامل المجتمعات الرجال العائدين بنظرة من الشك، مما يعرضهم لخطر كبير من اتهامهم زورًا بارتكاب جرائم إضافية وإعادة اعتقالهم. وتُعد عمليات المصالحة ضرورية لتخفيف هذه المخاوف وتعزيز بيئة أكثر أمانًا للعائدين.

غير أن العديد من المشاركين في الحسكة رفضوا العادات العشائرية كوسيلة لتحقيق العدالة، قائلين إنها لا يمكن أن تحل محل سيادة القانون. وأكّد هؤلاء المشاركون على أن جرائم داعش ألحقت الضرر بمجتمعات بأكملها، في حين تعتمد المصالحة العشائرية على المشاركة المباشرة لعدد قليل من الضحايا الأفراد. وأشار البعض أيضًا إلى أن المحاكمات أكثر ملاءمة لأنها تعمل كرادع للأعضاء الحاليين. ويمكن تخفيف هذه المخاوف من خلال ضمان إجراء عمليات المصالحة بعد قضاء فترة المحكومية في السجن، بدلًا من الاستغناء عن المحاكمات. وفي حين أن العشائر في الحسكة لديها تقاليدها الخاصة في حل النزاعات، فإن العادات التي رفضها المشاركون تمارسها عمومًا العشائر العربية في دير الزور والرقة ومن المرجح أنها لن تكون مناسبة للعائدين إلى الحسكة، الذين يشكلون نسبة صغيرة من إجمالي السكان المحتجزين.

إغلاق المخيمات وإعادة الدمج

عندما سئلوا عن مستقبل مخيمي الهول وروج، اتفق معظم المشاركين عبر المناطق على أن إغلاق المخيمات وعودة السكان إلى المجتمعات المحلية أمر ضروري. غير أن المشاركين أعربوا عن مخاوفهم من أن جهود العودة الحالية تغفل الحاجة إلى العدالة والمساءلة وأن المجتمعات المحلية، وخاصة في الحسكة، ليست مستعدة لاستضافة عائلات العائدين. وأوضح رجل من الحسكة هذا التوتر قائلًا: "إن الإفراج المباشر عن أعضاء داعش من الهول ليس مقبولًا من حيث العدالة ولكنه الحل العملي" (مشارك ذكر، الحسكة).

أعرب المشاركون عن قلقهم من أن سكان الهول وروج قد يكونون أعضاء نشطين في تنظيم داعش وأن زيادة أعداد العائدين قد تؤدي إلى عودة نشاط داعش. وفي جميع المناطق الثلاث، ذكر المشاركون أنه ينبغي إجراء تدقيق أمني وفحص للأيدولوجية المتطرفة للعائدين لضمان سلامة المجتمع المستقبِل لهم وأمنه. وأشار العديد من المشاركين إلى أن عدم الاستقرار السياسي الحالي، والذي يتضمن الاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية والعشائر، وعدم اليقين بشأن مستقبل منطقة الشمال الشرقي، والتحديات الأمنية المستمرة من شأنها أن تعيق قبول المجتمعات للعائدين. وعلى الرغم من هذه المخاوف، لفت المشاركون الانتباه أيضًا إلى المستويات المختلفة للتهديدات التي يشكلها سكان المخيم المختلفون. على سبيل المثال، أشار المشاركون إلى أن المجتمعات المحلية ستعامل المرأة التي كان زوجها عضوًا في داعش بطريقة مختلفة عن المرأة التي كانت مقاتلة في التنظيم.

وأكد المشاركون في المناطق الثلاث على أن الظروف الاقتصادية الصعبة في شمال شرق سوريا تشكل أيضًا عائقًا أمام إعادة الدمج. على سبيل المثال، أعرب المشاركون في منطقة الشدّادي في الحسكة عن عدم قدرة المجتمع المحلي على قبول عودة أعضاء داعش بسبب الفقر والبطالة. وكما ورد على لسان امرأة في الحسكة: "يجب أن تبدأ العدالة من القاعدة إلى القمة"، بمعنى أنه تجب معالجة الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع قبل الشروع في جهود إعادة الدمج.

وكان هناك إجماع، عبر المناطق الثلاث، على الحاجة الماسة إلى برامج إعادة تأهيل منظمة لأولئك الذين يعودون من مخيمي الهول

وروج. إذ أعرب المشاركون عن ضرورة خضوع العائدين لإعادة تأهيل شاملة قبل إعادة دمجهم في مجتمعاتهم بسبب العزلة التي عاشوها في الهول. وتم تحديد عمليات الإفراج غير المنظمة عن العائدين على أنها مشكلة وقد تعود بالضرر على العائدين والمجتمعات المحلية على حدٍ سواء. وكان المشاركون أقل اهتمامًا بمناقشة برامج إعادة التأهيل لأولئك الذين تم إطلاق سراحهم من السجون، حيث أرجأوا الأمر إلى تدابير العدالة التي نوقشت أعلاه. وأشار شيوخ العشائر إلى أن قلة أعداد الأشخاص الذين تم إطلاق سراحهم من السجون هي السبب في قلة خبرة المجتمعات في التعامل مع هؤلاء العائدين.

استخدم العديد من المشاركين مصطلحي "برامج إعادة التأهيل" و"برامج التخلص من التطرف" على نحو متبادل. وأكد المشاركون الذين يعتقدون أن إغلاق المخيمات من شأنه أن يشكل تهديدًا أمنيًا للمنطقة على ضرورة تنفيذ برامج التخلص من التطرف قبل أي إعادة دمج. كما أكّد المشاركون ذاتهم على أن مثل هذه البرامج يجب أن تكون مصممة للفرد، بناءً على مستواه الشخصي من التطرف.

وكشفت المقابلات مع موظفي المنظمات غير الحكومية في دير الزور عن جهود دعم إعادة الدمج حسنة النية ولكنها غير مستهدفة بشكل كافٍ. إذ تتركز البرامج الحالية بشكل أساسي حول جلسات الحوار وورش العمل والجلسات الإرشادية المصممة لتعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة المخاوف الأوسع للمجتمع. وفي حين كانت لدى بعض المشاركين في مجموعات التركيز فكرة إيجابية حول برامج الحوار المجتمعي، إلا أن هذه الجلسات لم تفلح في معالجة الاحتياجات الفورية والملحة للعائدين، الذين يواجهون تحديات شديدة في إعادة بدء حياتهم خارج المخيم، ويشمل ذلك تأمين العمل والمأوى ووثائق الهوية.

ويوصي موظفو المنظمات غير الحكومية بتحويل تركيز برامج إعادة الدمج نحو معالجة الاحتياجات الملحة للعائدين، والتي تشمل إصلاح المنازل المتضررة من الحرب، وتنفيذ برامج محو الأمية، وتطوير مبادرات التمكين الاقتصادي التي تركز على الزراعة وتربية الماشية. وينبغي أن تكون هذه البرامج مصحوبة بمنح مالية لمساعدة المستفيدين على متابعة سبل العيش المستدامة. وهناك حاجة أيضًا إلى برامج الدعم النفسي والاجتماعي، ولكن يوجد نقص في الموظفين المؤهلين لتنفيذ مثل هذه البرامج.

وأكد شيوخ العشائر أيضًا على أهمية وجود مزيد من التعاون بين أصحاب المصلحة الداعمين لإعادة الدمج. وذكروا أن الإدارة الذاتية المستقلة لشمال وشرق سوريا، وشيوخ العشائر، والمنظمات غير الحكومية يلعبون جميعًا دورًا حاسمًا في عملية إعادة الدمج؛ إذ تدير الإدارة الذاتية المستقلة لشمال وشرق سوريا عمليات الإفراج عن العائدين من المخيمات والاحتياجات الإدارية، ويدعم شيوخ العشائر مجتمعاتهم ويوجهونها من خلال قبول العائدين، وتدعم المنظمات غير الحكومية المحلية العائدين في إعادة دمجهم.

وأكد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أيضًا على أن الإدارة الذاتية المستقلة لشمال وشرق سوريا يمكن أن تلعب دورًا محوريًا من خلال تسهيل إصدار وثائق الهوية للعائدين، وهي خطوة حاسمة في إضفاء الشرعية على إعادة دمجهم. إذ بات عدم قدرة السوريين على **الحصول** على وثائق قانونية تحديًا متكررًا منذ بداية الصراع، ويمكن أن يصبح عائقًا خطيرًا أمام الحياة اليومية، ويمنع الأفراد من القيام بمهام مثل شراء الممتلكات أو استعادتها أو تسجيل الأطفال في المدرسة. في الوقت الحالي، يُعد الحصول على أي نوع من وثائق الهوية من الإدارة الذاتية أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة للعائدين لدرجة أن العديد منهم يختارون التقدم بطلب للحصول على وثائق من الحكومة السورية بدلًا من ذلك. يجب على الإدارة الذاتية إصدار وثائق موحدة كجزء من عملية الإفراج. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الإدارة الذاتية إصدار بيانات رسمية لإبقاء الجمهور على اطلاع بعملية العودة، ويجب أن تتضمن البيانات الأعداد والمناطق المعنية. وهذا من شأنه أن يعزز من ثقة الجمهور وتعاونهم في هذه العملية.

من ناحية أخرى، يمكن لشيوخ العشائر التركيز على الاستمرار في تقديم الكفالات والاستفادة من نفوذهم لضمان قبول المجتمع للعائدين. إن دورهم في عمليات المصالحة والكفالة لا غنى عنه لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من المقاومة المحتملة داخل المجتمع.

وينبغي للمنظمات المحلية أن تكمل هذه الجهود من خلال تقديم المساعدة النفسية والمالية للعائدين. كما يمكنها التعاون مع شيوخ العشائر في إجراء تقييمات الاحتياجات، والتأكد من أن الدعم المقدم مصمم وفقًا للمتطلبات الفعلية للعائدين والمجتمع.

كان هناك أيضًا إجماع بين المشاركين على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية، وخاصة المساعدة المالية، إلى كل من العائدين والمجتمع المحلي لدعم عملية إعادة الدمج الشاملة. كما أعرب العديد من المشاركين عن الحاجة المحددة لتقديم الدعم الاقتصادي والتدريب المهني للعائدات.

وبينما أعرب معظم المشاركين عن أن برامج إعادة التأهيل يمكن أن تكون أدوات فعالة لإعادة الدمج، شكّكت بعض المجتمعات، وخاصة في الحسكة، في فعالية برامج إعادة التأهيل الحالية في تخليص هؤلاء الأفراد من التطرف. واقترحوا أن تبدأ جهود إعادة التأهيل قبل مغادرة العائدين من الهول وروج، مع التركيز على تحسين بيئة

المخيم لدعم التخلص من التطرف. وعندما سُئل المشاركون عن تدابير مثل الاعتذارات العلنية أو التعهدات، أشار المشاركون إلى أنها تشهيرية وذات نتائج عكسية، مما قد يضرّ بجهود إعادة الدمج بدلًا من تسهيل قبول المجتمع المحلي لهم.

الاستنتاجات والتوصيات

تؤكد النتائج الواردة في هذا التقرير على الحاجة الملحة لمعالجة الاحتجاز المستمر للأعضاء السابقين المزعومين لداعش في شمال شرق سوريا. ويعكس الوضع الحالي في الوقت نفسه تهديدًا أمنيًا خطيرًا وأزمة حقوق إنسان فعلية وفرصة ضائعة لتحقيق العدالة والمصالحة. ومن أجل هزيمة داعش، ينبغي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والدول الأعضاء في التحالف أن تنظر في إغلاق مخيمي الهول وروج وكذلك محاكمة المنتسبين لداعش المحتجزين في السجون كخطوة عاجلة في مواجهة عودة ظهور تنظيم داعش محليًا. وقد صاغ المركز السوري للعدالة والمساءلة التوصيات أدناه بناءً على المخاوف التي عبّرت عنها المجموعات البؤرية والمقابلات. وهي مصممة خصيصًا للمواطنين السوريين المحتجزين؛ إذ ينبغي أن يُعاد المواطنون الأجانب إلى بلدانهم الأصلية ويحاكموا فيها.

دعم المحاكمات الجنائية

أبدت المجتمعات المحلية إصرارا على ضرورة إجراء محاكمات جنائية للرجال والفتيان المحتجزين في سجون الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية. بيد أن المحاكمات الحالية لا تلبي معايير حقوق الإنسان الأساسية ولا يثق أفراد المجتمع في مخرجاتها.

يتعين على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والتحالف القيام بما يلي:

» منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز حتى تتمكن اللجنة من مراقبة الظروف داخل السجون وإعادة ربط الأفراد المحتجزين بعائلاتهم.

» فتح جلسات المحاكمة الحالية للجمهور على الفور. ويتعين على دول التحالف توفير التمويل لمجموعات المجتمع المدني المهتمة بمراقبة المحاكمات، سواء لضمان تلبيتها لمعايير حقوق الإنسان أو لتلبية معايير الشفافية التي يطلبها المجتمع.

» إتاحة تدريب للقضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع يوائم بين المحاكمات وبين المتطلبات الأساسية للمحاكمة العادلة والضمانات القضائية المنصوص عليها في القانون الدولي.

» العمل مع شيوخ العشائر والمجتمعات المحلية لضمان قدرة الضحايا على تقديم أدلة ذات صلة للمحاكمة. ويتعين على دول التحالف توفير الدعم الفني، والتي يتضمن التدريب على جمع الأدلة، حسب الحاجة.

» تحديد الرجال والفتيان الذين وُجِّهت إليهم تهمة وحيدة وهي العضوية في منظمة إرهابية وإطلاق سراحهم للعودة إلى مجتمعاتهم. فقد أمضى العديد منهم بالفعل فترة احتجاز ما قبل المحاكمة تتجاوز فترة المحكومية بالسجن بسبب جرائمهم. وينبغي أن تتم عمليات الإفراج على مراحل وفقًا لقدرة المجتمعات على استيعاب أفراد جدد. وينبغي ترتيب عمليات الإفراج مسبقًا مع أفراد العائلات أو قادة المجتمع القادرين على استقبال الفرد والمستعدين لذلك. إذ أدت عمليات العفو السابقة في بعض الأحيان إلى خلق حالة من الارتباك والفوضى، حيث هرعت العائلات لمعرفة ما إذا كان أحد أفرادها من بين المفرَج عنهم.

» تحديد سكان مخيمي الهول وروج الذين يُحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم خطيرة ونقلهم إلى سجون نظامية على ذمة المحاكمة. وفي حين أعطى المشاركون في المجتمع المحلي الأولوية لمحاكمة أولئك الموجودين أصلا في سجون نظامية، لا تزال هناك حاجة إلى عملية فحص وتدقيق أمني (موضحة أدناه) لضمان عدم إطلاق سراح المحتجزين في المخيمات الذين ارتكبوا جرائم خطيرة دون مواجهة المحاكمة.

» العمل مع شيوخ العشائر لضمان شمول الرجال المحتجزين، سواء تمت محاكمتهم أو العفو عنهم، في عملية مصالحة بقيادة عشائرية بعد إطلاق سراحهم، إذا كان ذلك مناسبًا لمجتمعهم الأصلي. ويمكن فهم مثل هذا النظام على أنه أشبه بعملية الإفراج المشروط، حيث يتم إطلاق سراح المحتجزين في عملية المصالحة بناءً على عوامل مثل آراء الضحايا والفترة التي قضاها المحتجز في السجن وسلوكه. إن عملية الكفالة العشائرية الحالية غير شفافة وعرضة للفساد. ولمكافحة هذا، وتشجيع قبول المجتمع، وحماية حقوق المفرج عنهم في عملية المصالحة، ينبغي لشيوخ العشائر والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن يضعوا خطة مناسبة لمشاركة نتائج عمليات المصالحة علنًا، وربما يضاف إلى ذلك حماية هوية الأفراد المفرج عنهم.

يتفق أفراد المجتمع إلى حد كبير على ضرورة إطلاق سراح النساء والأطفال من مخيم الهول، مع توفير الدعم المناسب. غير أن عملية الإفراج الحالية تثير قلق الكثير من السكان بشأن إمكانية عودة المتطرفين إلى مجتمعاتهم.

يتعين على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والتحالف القيام بما يلي:

» ضمان الوصول الفوري للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مخيمي الهول وروج حتى تتمكن اللجنة من مراقبة الظروف داخل مرافق الاحتجاز وإعادة ربط الأفراد المحتجزين بعائلاتهم.

» تطوير عملية فحص وتدقيق أمني قياسية لتحديد الأفراد الذين يجب نقلهم إلى السجن لمحاكمتهم. وينبغي نشر المعلومات المتعلقة بهذا الإجراء لضمان الشفافية، وينبغي أن تتضمن برامج إعادة الدمج في المجتمعات التي تستقبل العائدين تثقيفًا حول إجراءات الفحص والتدقيق الأمني والإفراج لبناء الفهم والثقة في العملية على المستوى المحلي.

» الاستمرار في نشر المعلومات حول عملية الإفراج، والتي تتضمن عدد المفرج عنهم والأماكن التي سيعودون إليها، مع الحفاظ على سرية هوية الأفراد المفرج عنهم. وبذل الجهود لتوزيع هذه المعلومات داخل المجتمعات المحلية.

دعم إعادة الدمج

أقر المشاركون في المجموعات البؤرية بأن العائدين، سواء أفرِج عنهم من السجون النظامية أو المخيمات، سيحتاجون إلى الدعم لإعادة الدخول إلى المجتمعات المحلية. وفي حين يمكن أن تكون برامج إزالة التطرف جزءًا من هذه العملية، ينبغي النظر إلى تلبية الاحتياجات المالية الفورية باعتبارها الطريقة الفضلى والأكثر إلحاحًا لتثبيط العودة إلى عضوية داعش. بيد أن برامج من هذا القبيل ستفشل ما لم يتم تقديم مساعدات قوية أيضًا للمجتمعات المضيفة إلى جانب العائدين.

ينبغي للإدارة الذاتية المستقلة لشمال وشرق سوريا والتحالف القيام بما يلي:

» وضع إجراء قياسي لإصدار وثائق الهوية للمفرج عنهم، والذين يكابد العديد منهم حاليًا صعوبات للحصول على الوثائق اللازمة لإعادة تأسيس حياتهم خارج المخيمات.

» تمويل برامج إعادة الدمج الخاصة بالمجتمع، مع أخذ آراء شيوخ العشائر عند الاقتضاء.

» إعطاء الأولوية للدعم المالي والإنساني، والذي يتضمن التوفير الفوري للمأوى فضلًا عن التدريب على العمل على المدى الأطول. وضمان استهداف مثل هذا الدعم للعائدين إلى جانب أفراد المجتمع من الفئات الهشة والمستضعفة الأخرى للحد من الصراع المحتمل وتحفيز المجتمعات على الترحيب بالعائدين. ويمكن أن يشمل هذا الدعم على المستوى الفردي لأفراد المجتمع الحاليين والمساعدات على مستوى المجتمع، مثل إعادة بناء البنية الأساسية الحيوية.

» تدريب المتخصصين المحليين بالدعم النفسي والاجتماعي على تقديم الدعم للعائدين، ويشمل ذلك المتخصصين الذين لديهم الاستعداد لتقديم الدعم للأطفال العائدين.

» تنفيذ برامج الحوار المجتمعي والبرامج الأخرى التي تهدف إلى دعم المصالحة بعد تلبية الاحتياجات الفورية.

ستتطلب كل هذه العمليات تعاونًا وثيقًا بين الإدارة الذاتية المستقلة لشمال وشرق سوريا، وشيوخ العشائر، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والجهات المانحة الدولية. ومن المرجح ألّا توفر عمليات العدالة والمصالحة المصممة من الخارج إحساسًا بالعدالة للمجتمعات المحلية، مما يخلق حواجز أمام إعادة الدمج والاستقرار على المدى الطويل.

المصادر

[1] Amnesty USA, "Aftermath: Injustice, Torture, and Death in Detention in North-East Syria," April 2024, accessed April 19, 2024, https://www.amnestyusa.org/wp-content/uploads/2024/04/Aftermath-Injustice-Torture-and-Death-in-Detention-in-North-East-Syria.pdf

[2] OCHA, "Humanitarian Update Syrian Arab Republic - Issue 25," ReliefWeb, June 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-update-syrian-arab-republic-issue-25-june-2024.

[3] OCHA, "Syrian Arab Republic: Al-Hasakeh, Ar-Al-Raqqa, Deir-ez-Zor Humanitarian Overview March 2024," ReliefWeb, last modified March 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-al-hasakeh-ar-Al-Raqqa-deir-ez-zor-humanitarian-overview-march-2024

[4] Amnesty USA, "Aftermath: Injustice, Torture, and Death in Detention in North-East Syria."

[5] OCHA, "Syrian Arab Republic: North-East Syria - Al-Hol Camp, 4 February 2024," last modified February 4, 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-north-east-syria-al-hol-camp-4-february-2024

[6.] Amnesty USA, "Aftermath: Injustice, Torture, and Death in Detention in North-East Syria."

[7] Syria Justice and Accountability Centre, "The State of Justice in Syria 2024," March 2024, accessed April 24, 2024, https://syriaaccountability.org/the-state-of-justice-in-syria-2024/.

[8] Middle East Eye, "Syria: Kurdish-Led Authorities Release 180 Prisoners Linked to ISIS in Hasakah," accessed August 22, 2024, https://www.middleeasteye.net/news/syria-kurdish-led-authorities-release-180-linked-prisoners-hasakah.

[9] Amnesty USA, "Aftermath: Injustice, Torture, and Death in Detention in North-East Syria."

[10] Parry, Jacqueline, Yousif Khoshnaw, Siobhan O'neil, Juan Armando, Torres Munguía, and Melisande Genat. “The Road Home from al Hol Camp: Reflections on the Iraqi Experience.”

[11] Coalition for Justice Reparations . “Iraqi Civil Society and Survivor Networks Position on the Request of Iraq to Terminate UNITAD’s Mandate in September 2024 ,” March 2024. https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-report_ENG.pdf.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org | @SJAC_info